الاصلاحات الاقتصادية ومتطلبات معالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي

أسعد العاقولي

لم تكن الاصلاحات الاقتصادية مجرد حاجة عابرة وترفاً فكرياً، او لمحاكاة وتقليد تجارب الآخرين فحسب بل انها تمثل منهجية متكاملة للعمل الاقتصادي تهدف لمواجهة اوضاع قائمة مثقلة بمشاكل ومعضلات وطنية كبرى، ومعالجة اختلالات متراكمة في الاقتصاد الكلي وبين القطاعات الاقتصادية على اسس متناسقة وقاعدة وبالتالي فان مهمتها الاساسية تتجلي في اعادة تشكيل مجرى التطورات الاقتصادية على اسس متنافسة وقاعدة متوازنة تضفي على الحاضر والمستقبل طابع الوضوح وتدعم الوجهة التكاملية وترسم التدابير والاجراءات المطلوبة في اطار خطوات عملية متدرجة على وفق آفاق محدودة المعالم.

وتنبع الاصلاحات الاقتصادية دائما من واقع التطور في البلد الذي تعتمد فيه، وهي بذلك لا يمكن ان تقحم اقحاما بصورة مصطنعة، في ذات الوقت الذي ينبغي ان لا ترتهن فيه إلى الوصفات الجاهزة، أياً كانت طبيعتها او صيغها المعدة ذات خصائص مبهرة، الامر الذي اكدته كافة البلدان التي تعاملت مع الاصلاحات المفروضة من مؤسسات التمويل الدولية، وبوجه التحديد الاخوين بريتون ووذز صندوق النقد والبنك الدوليين، وهكذا بالنسبة للاقطار العربية التي تحفظت ازاء الاصلاحات المفروضة من قبل الولايات المتحدة وغيرها من الدول الكبرى، على اساس امكانية الاستفادة من بعض برامج الاصلاحات على وفق المدى النسبي لتطابقها مع اوضاعها العامة وخصائصها الوطنية واحتياجاتها التنموية.

ولعل ما يعطي الاصلاحات الاقتصادية اهمية استثنائية في العراق هو انها تأتي ابتداء للتخلص من التركة الثقيلة الموروثة عن النظام السابق بما حملته من نتائج وآثار وانعكاسات كارثية على مستوى الاختلالات العميقة في تركيبة الاقتصاد الوطني، والعلاقة غير المتوازنة بين قطاعاته الانتاجية و الخدمية، والتراكم المفجع للمشاكل والمعضلات الكبرى، فضلاً عما تركته الحرب وتداعياتها اللاحقة من اوضاع اقل ما يقال عنها تدميرية.

ولم تحمل مسيرة الاحداث والتغييرات بعد الحرب أية معطيات او مؤشرات تعبر عن احتمال بناء سياسات اقتصادية متكاملة جديدة، وصياغة منهجيه للاصلاحات الاقتصادية، بل انها اقتصرت من ناحية على اجراء تعديلات نسبية على العديد من القوانين والانظمة، ومن بينها قوانين الشركات والضريبة والمصارف والبنك المركزي العراقي والعمل والاستثمار الاجنبي، فيما ارتكزت من ناحية اخرى على مجموعة من القرارات والتدابير المتخبطة التي تتضمن الكثير من التناقض والتقاطع مع الاتجاهات العامة للتطور المفترض للبلاد.

وبرغم ان ما تتمتع به الاصلاحات الاقتصادية من اهمية ملحة وما تكتسبه من ضرورة معجلة واولوية مرجحة، فان العديد من الخبراء والمتخصصين يطرحون تصورات وافكاراً تربط بين هذه الاصلاحات ووجود حكومة منتخبة في البلاد، لا سيما ان بعضها يعتبر ذا طبيعة حساسة، وفي مقدمة ذلك الخصخصة، في حين يرى البعض الآخر ان التوجيهات الاصلاحية لاوضاع الاقتصاد الوطني وقطاعاته المختلفة تعد واحدة من المهمات غير القابلة للتأجيل، وهي مطلوبة مرحلياً وعلى المديين المتوسط والبعيد، الامر الذي يقتضي التصدي لها في جميع الظروف من اجل معالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي، وصياغة الحلول المناسبة، وان لم نقل الجذرية للمشاكل والمعضلات الوطنية الكبرى، وبصفة خاصة البطالة والفقر والسكن.

وأزاء ذلك فان الدعوة للاصلاحات الاقتصادية تتميز في المرحلة الراهنة بالواقعية والموضوعية، لان تأجيلها يعني بقاء استمرار الاوضاع السلبية قائمة دون معالجة تذكر.

إصدار مرسوم بإقامة مركز دبي المالي العالمي

دبي، الإمارات العربية المتحدة (CNN) -- أصدر مكتوم بن راشد آل مكتوم حاكم دبي، مرسوما خاصا بإقامة مركز دبي المالي العالمي كمنطقة حرة مالية مستقلة ماليا وإداريا.

وأوضح بيان صادر عن مركز دبي المالي العالمي أن المرسوم الذي يأتي إصداره في أعقاب صدور المرسوم الاتحادي يكمل الخطوات التشريعية المطلوبة لتأسيس المركز رسميا .

وأكد المرسوم تعيين محمد بن راشد آل مكتوم رئيسا لمركز دبي المالي العالمي.

ونص المرسوم كذلك على إقامة مختلف الهيئات التي تتولى تطبيق القوانين والتشريعات الحيوية لعمل المركز، بما في ذلك سلطة مركز دبي المالي العالمي للخدمات المالية والهيئة القضائية لمركز دبي المالي العالمي والهيئة المسؤولة عن سجل الشركات به .

ويهدف انشاء المركز الى تحويل دبي الى مركزعالمي معترف به للتمويل المؤسسي وبوابة إقليمية لتدفقات رؤوس الأموال والاستثمارات إلى الشرق الأوسط.

ونقل البيان عن الدكتور عمر بن سليمان مدير عام مركز دبي المالي العالمي قوله (مركز دبي المالي العالمي يضاهي أبرز المراكز المالية الدولية في استقلاليته التشريعية، واعتماده أبرز معايير الشفافية والآفاق والفرص الضخمة التي يوفرها).

وقال بن سليمان إن مركز دبي المالي العالمي سيساهم في إحداث تحول نوعي في مسيرة التنمية الاقتصادية بمنطقة الشرق الأوسط والمناطق المجاورة التى تحظى بآفاق نمو ضخم، حيث سيلعب المركز دورا حيويا في تعزيز التدفقات المالية والاستثمارات ضمن المنطقة علاوة على استقطاب جزء مهم من الاستثمارات العربية المهاجرة وتعزيز نمو صناعة الخدمات المالية ضمن المنطقة.

وتوقع مدير المركز المالي تلقي أعدادا متزايدة من الطلبات مع بدء المركز نشاطه رسميا.

ومن جانبها، وصفت سلطة دبي للخدمات المالية إصدار المرسوم بأنه خطوة مهمة اتخذتها دبي نحو خلق أول مركز مالي عالمي بمستويات دولية حقيقية بمنطقة الشرق الأوسط.

وجدير بالذكر أن سلطة دبي للخدمات المالية سلطة تنظيمية مستقلة موحدة تقع على كاهلها مراقبة الخدمات المالية والمساعدة في المركز، بما في ذلك إدارة الأصول والعمليات المصرفية وتجارة الأسهم والسندات والأنشطة المصرفية الاسلامية وصرف العملات العالمية.

وذكرت السلطة في بيانها أن الخطوة الأخيرة نحو وضع القوانين التشريعية لمركز دبي المالي العالمي تهدف لخلق أطر العمل القانونية والأنظمة الشفافة المستقلة المطلوبة لضمان ثقة المجتمعات والمؤسسات الاقليمية والعالمية العاملة في مجال الاستثمار والتجارة.

وشددت السلطة على أن هذه الخطوات تعتبر لحظات حاسمة تحقق فيها إمارة دبي طموحها بإنشاء سوق مالية تعادل في جودتها الأسواق المالية في لندن وطوكيو وهونغ كونغ ونيويورك . وتأسست سلطة دبي للخدمات المالية بتشريع أساسي تمت صياغته ليكون مشابها لذلك المعمول به في كل من لندن ونيويورك .

وسيعمل القانون التنظيمي لسلطة دبي للخدمات المالية وفق المعايير التي تلبي أو تتجاوز ما هو مطبق بالفعل في المراكز المالية العالمية الكبرى.

وتوقعت سلطة دبي للخدمات المالية اصدار التراخيص لشركات الشرائح الزرقاء التي تعمل في العديد من القطاعات الصناعية بتركيز أساسي على أسواق الجملة.

ويعد سوق مركز دبي المالي العالمي أول سوق عالمية جديدة يتم استحداثها في القرن الحادي والعشرين.

قطر تفتح معرضا لتعزيز الاستثمار

بدأ في العاصمة القطرية الدوحة أكبر تجمع تجاري دولي تشهده المدينة في إطار معرض تحت عنوان (مشروع قطر ٢٠٠٤) والمتخصص بمواد ومعدات وتقنيات البناء في قطر.

وقال وزير الاقتصاد والتجارة محمد بن أحمد آل ثاني في تصريحات صحفية إن الحكومة تعمل على الاقتصاد الكلي وتحاول جذب أكبر قدر من المستثمرين لقطر، لكن من خلال معايير جديدة.

وأوضح أن هناك دراسات في هذا الشأن ستعلن قريبا وستكون محفزة للاستثمار الداخلي والخارجي وبأفكار جديدة ونمط مختلف.

وحث الوزير القطري الشركات الوطنية على الاستفادة من خبرات نظيرتها الخليجية، داعيا القطاع الخاص إلى أن يكون مبادرا وأن تكون له روح المغامرة والسمة التجارية في التفكير.

ومن أهم المعروضات في هذا المعرض الذي نظمته الشركة الدولية للمعارض بالتعاون مع غرفة تجارة وصناعة قطر خلال الفترة بين ١٩ و٢٣ من الشهر الجاري معدات وتقنيات البناء الصغيرة والثقيلة ومواد تقنيات الكهرباء ومنتجات الرخام ومختلف الخدمات المختصة بالبناء.

وحضر المعرض عدد من كبار المسؤولين والسفراء وبمشاركة أكثر من ٤٠٠ شركة عربية وأجنبية.

يقدم المعرض فرصا كبيرة لرجال الأعمال والتجار وأصحاب المشاريع لعقد الصفقات مع العارضين وإبرام الاتفاقيات وإنشاء المشاريع المشتركة والمصانع في قطر والأسواق المجاورة خاصة مع بعض الشركات التي تعرض لأول مرة في الدوحة من الولايات المتحدة وبريطانيا.

بنك التجارة العراقي....

تبديد مخاوف المصدرين وضمان سداد قيمة بضائعهم

المدى- مجيد اللامي

تم تأسيس بنك التجارة العراقي بهدف تبديد مخاوف المصدرين إلى العراق عبر ضمان سداد قيمة البضائع والخدمات المستوردة إلى هذه السوق وبخاصة المواد الغذائية والمواد المستخدمة في عملية اعادة الاعمار..

ويبلغ راس مال البنك ١٠٠ مليون دولار ومصدر تمويله عائدات النفط العراقي وهوكيان حكومي مستقل مخول للقيام بالانشطة الضرورية لتحقيق الاهداف التي انشئ من اجلها بما يتماش مع نظام تأسيسه.. ويقدم المصرف الخدمات المالية والخدمات ذات الصلة لتسيير استيراد السلع والخدمات إلى العراق وتصديرها منه من اجل منفعة الاقتصاد العراقي وبلغت قيمة العقود التي تم توقيعها مع المصرف حتى الان ٢,٤ مليار دولار منها ٥٠٠ مليون دولار تم ضخها من قبل كل من بنك الصادرات والواردات الامريكي ووكالة نكسي اليابانية اما وكالة ساس الايطالية فقد دفعت ٣٠٠ مليون دولار إلى جانب مساهمات وكالات ضمان صادرات اخرى من النمسا واستراليا وبلجيكا وجمهورية تشيكيا والدانمارك والمانيا واللوكسمبورغ وهولندا وبولندا واسبانيا والسويد وسويسرا والمملكة المتحدة..

كما وقعت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار مع البنك مؤخراً اتفاقية بملايين الدولارات لضمان تسديد تعويضات للمصدرين العرب إلى السوق العراقية ولتشجيعهم على المساهمة في عملية اعادة اعمار العراق.

ونص النظام الاساسي للبنك على كيفية تعيين رئيس البنك ويجوز للاخير ان يصدر لوائح تنظيمية او أوامر او مذكرات اخرى تحدد بصورة اوضح الغرض من تاسيس بنك التجارة العراقي.. ويحدد النظام الاساس للمصرف وظائف وسلطات البنك وهيكله التنظيمي واداراته ومتطلبات الابلاغ الخاصة به ويكون نافذاً من تاريخ اصداره كما وينشئ مجلس ادارة خاصاً لتنظيمه.. كما لرئيس البنك صلاحيات تعيين الموظفين ودفع رواتبهم وشراء الخدمات وابرام العقود والمشاركة في أية انشطة اخرى تكون ضرورية لاداء اعمال البنك ويمارس بصورة خاصة صلاحية ابرام عقد قصير الاجل مع أي اتحاد يعمل مع مؤسسات مالية من مختلف البلدان ويقدم بموجبه اعضاء هذا الاتحاد لبنك التجارة العراقي التدريب والدعم التشغيلي والفني لفترة محدودة واي دعم آخر يرى رئيس البنك أنه لازم وضروري بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر تقديم المشورة واصدار وتأكيد رسائل الاعتماد نيابة عن بنك التجارة العراقي كما يجوز لرئيس البنك ايضاً ان يستعين بخدمات شركة مستقلة تقدم خدمات المحاسبة العامة القانونية لغرض تدقيق عمليات المصرف واصدار تقارير علنية عنها وذلك ضماناً للشفافية ومصلحة الشعب العراقي في ادارة بنك التجارة العراقي.

يذكر ان توزيع الارباح من عمليات بنك التجارة العراقي يعود جزء منها إلى صندوق التنمية للعراق وذلك وفقاً لما يقرره رئيس البنك بالتشاور مع مجلس الوزراء.

الديون والالتزامات المالية تهدد اقتصاد ومجتمع العراق

نظم مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية ملتقى فكرياً شارك فيه عدد من الباحثين الاقتصاديين والسياسيين تناول قضية الديون والالتزامات العراقية التي تمثل عوائق اساسية تهدد لا مستقبل العراق وحسب، بل مستقبل اقتصادات الدول العربية باجمعها، لاسيما بعدما ارتفعت هذه الديون والالتزامات وتجاوزت ٣٨٣ مليار دولار اميركي وفقاً لتقديرات مركز الدراسات الاستراتيجية الدولية بواشنطن، منها ١٢٧ مليار دولار دين خارجي متضمن الفوائد، و٧ مليارات دولار ديون ناجمة عن عقود تجارية سارية و١٩٩ مليار دولار تعويضات ناجمة عن حربي الخليج الاولى والثانية.

وحذر المشاركون في الملتقى من ان الشركات الاميركية ستنفرد بعقود اعادة اعمار العراق تاركة الفتات للشركات الاخرى، كما اكدوا على ضرورة تحرك عربي ودور للجامعة في تقرير مستقبل العراق الاقتصادي، كما اجمعوا على عدم وجود اي تعارض بين جهود الاعمار والعمليات الارهابية.

ابتدأ حسن محمد الحفني الباحث الاقتصادي ورئيس وحدة الدراسات الاقتصادية بمركز الخليج ورقته التي تقدم بها للندوة بالاشارة الى ان هذه الديون تثير جدلا واسعا حيث إن العراق حتى مع رفع قيمة صادراته النفطية إلى ما يتراوح بين ٢٥ . ٣١ مليار دولار سنويا لن يتمكن من تحمل هذه الفاتورة، نظرا لأنها ستغطى بالكاد الاحتياجات الأساسية لعمليات إعادة الإعمار، وإن كانت هناك محاولات أميركية من أجل تخفيف هذه المستحقات، خاصة وأن القرار ١٤٨٣ نص على تخفيض النسبة المستقطعة من إيرادات النفط العراقي لصالح صندوق التعويضات إلى نسبة ٥٪ بدلاً من ٢٥٪، كما لا تعترف الإدارة الأميركية بهذا الحجم الهائل من الديون العراقية حيث تقدرها بـ ٤٠ مليار دولار فقط، وتمكنت من تحصين مبيعات النفط العراقي عن مطالب الدائنين حتى نهاية عام ٢٠٠٧ قبل جدولتها في نادي باريس للبحث والتفاوض في كل قضية على حدة.

مهمة صعبة

أما العائق الثاني الذي يهدد مستقبل العراق الاقتصادي فهو من وجهة نظر الباحث مسألة اعادة الاعمار حيث يقول: أنها المهمة الأصعب في مرحلة ما بعد الحرب خاصة وأنها عملية ذات تكاليف هائلة تصل إلى ٦٠٠ مليار دولار في غضون عقد من السنوات. ورغم تخصيص الإدارة الأميركية نحو ٥,٢ مليار دولار في موازنتها السنوية لإعادة الإعمار، إلا أنها ستعتمد بصفة أساسية في تمويل تلك التكاليف على ؟النفط العراقي؟ في ظل انشغالها بإحياء الصناعة النفطية العراقية بالتزامن مع إعادة الأمن والاستقرار إلى البلاد بهدف رفع عائدات صادرات النفط العراقي، حيث إنها أقرت في تموز ٢٠٠٣ خطة استثمارات حجمها ٦,١ مليار دولار لزيادة الإنتاج النفطي العراقي من مستواه البالغ آنذاك مليون برميل يوميا إلى مليوني ب/ي بنهاية العام ٢٠٠٣ على أن يرتفع إلى ٢,٨ مليون ب/ي بحلول نيسان ٢٠٠٤، وهو نفس المستوى الذي كان عليه الإنتاج قبل شن الحرب الأخيرة في مارس ٢٠٠٣ لترتفع طاقته التصديرية من ٦٥٠ ألف ب/ي في آب ٢٠٠٣ إلى المستوى الذي كانت عليه قبل الحرب وهو ٢,٢ مليون ب/ي، ومع الاستمرار في إصلاح وتحديث المصافي النفطية، سيأخذ الإنتاج النفطي العراقي في الارتفاع إلى مستواه الذي كان عليه قبل فرض الحصار عام ١٩٩١ وهو ٣ مليون ب/ي (يصدر منه ٣ ملايين ب/ي) الأمر الذي سيتكلف استثمارات حجمها ستة مليارات دولار. ومن ثم ستأخذ إيرادات تصدير النفط العراقية في الارتفاع من ٣,٤ مليار دولار عام ٢٠٠٣ إلى ما يتراوح بين ٢٤ . ٣١ مليار دولار سنويا وذلك إذا ما استقرت أسعار النفط بين ٢٢و٢٨ دولارا للبرميل خلال العامين الأولين بعد الحرب. وهناك بعد ذلك خطوة أولية نحو رفع الإنتاج النفطي للعراق إلى حوالي ٨ ملايين ب/ي بحلول عام ٢٠١٠ إذا ما قامت الشركات الأميركية بضخ استثماراتها الضخمة في مجال تطوير الحقول العراقية بتكلفة تزيد عن ٤٠ مليار دولار.

وقال الباحث أن انفراد الشركات الأميركية بإعادة بناء صناعة النفط العراقية سيثير مشاكل وحساسيات عديدة، خاصة في ظل عدم احترام الإدارة الأميركية لأية تعاقدات نفطية أبرمت في الحقبة الماضية، خاصة وأنها كانت قد خططت لالتهام (الكعكة) النفطية وفوز الشركات الأميركية بعقود مربحة لإعادة الإعمار مع إعطاء الفتات للشركات الغربية الأخرى. واشار إلى أن واشنطن أسندت مسؤولية إعادة إعمار البنية التحتية العراقية إلى اثنتين من الوكالات الحكومية الأميركية، وهما: الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، وسلاح المهندسين التابع للجيش الأميركي، وحصلت حتى الآن خمس شركات أميركية . بدون مناقصات . على حقوق إعادة تأهيل وتشغيل الحقول النفطية العراقية وإصلاح المنشآت النفطية المدمرة والمتضررة من آثار الحرب بموجب عقود بلغت قيمتها حتى الآن عدة مليارات من الدولارات وتتمثل هذه الشركات في (بكتل جروب) وشركة (هاليبورتون)، وغيرها من الشركات التي تتمتع بنفوذ سياسي كبير، ولها مصالحها مع قيادات كبيرة في البيت الأبيض.

وأكد الباحث ان الحرب على العراق فرضت تحديات خطيرة ليس على الاقتصاد العراقي فحسب، وإنما على اقتصادات الدول العربية مجتمعة، وذلك لاعتبارات عدة منها: - فشل الخطوات التي اتخذتها الإدارة الأميركية للإسراع بعملية إعادة الإعمار لاسيما على صعيد توفير الخدمات الأساسية مثل الصحة والكهرباء وغيرها، ويرجع ذلك إلى فقدانها القدرة على وضع الخطط الاقتصادية الناجحة وخاصة في ظل جهلها بحقائق الأمور في العراق، وتصاعد عمليات التخريب التي استهدفت أنابيب النفط وخصوصا في ظل اهتمامها بإعادة بناء صناعة النفط على حساب تقديم المساعدات الإنسانية للشعب، كما إن اتجاهها نحو خصخصة المؤسسات العامة العراقية من خلال التمهيد لبيع ١٠٠ مؤسسة عامة سيترتب عليه تأثيرات اجتماعية سلبية عديدة مثل رفع أسعار الخدمات الأساسية وتسريح أعداد هائلة من القوة العاملة مما يزيد من مخاطر البطالة والفقر.

أما التحدي الآخر فيتمثل في أن توافر البيئة الملائمة لرفع الإنتاج النفطي العراقي إلى أعلى مستوياته في غضون الشهور المقبلة سيضع منظمة (أوبك) في موقف حرج خاصة مع توقع انهيار أسعار النفط إلى أقل من ١٥ دولارا للبرميل، الأمر الذي سيضعف موقفها وسيفقد دول الأوبك وغيرها من الدول العربية المصدرة للنفط جزءا كبيرا من إيراداتها المالية مما سيعرضها لمشاكل اقتصادية لاعتمادها على النفط بصورة رئيسية في مختلف أنشطتها بنسبة تتراوح بين ٧٠ . ٩٠ ٪ من مجموع صادراتها وموادرها من النقد الأجنبي.

ومن جانبه أشار نعمان الزياتي الباحث الاقتصادي ونائب رئيس تحرير الأسبوعية المصرية الاهرام الاقتصادي الى أنه من المتوقع خلال الفترة المقبلة أن يزداد ضخ النفط العراقي كثيرا، لكن مع تدهور أسعار النفط عالميا، فستقل حصيلة ما يحصل عليه العراق لقاء نفطه المستنزف إلى الحد الأدنى، وذلك فضلاً عن انفتاح أبواب صرف عديدة ستسهم في التهام تلك العوائد منها: التعويضات، إعادة التعمير والتنمية، تسديد الديون الخارجية المتراكمة الفوائد، الصرف على قوى الاحتلال والإدارة الأجنبية للعراق الجديد، وهي أبواب صرف قد تستمر لعدة سنوات إن لم يكن لعدة عقود وبما سيكون له تأثيره السلبي على الاقتصاد العربي.

وأكد إن ما ينبغي التأكيد عليه هو أنه على الرغم مما يثار بشأن وجود إمكانيات وفرص لمشاركة الشركات العربية والأجنبية . غير الأميركية . في الفوز بعقود إعادة إعمار العراق، إلا أن الأمر المؤكد هو انفراد الشركات والهيئات الأميركية بغالبية تلك العقود مع إعطاء فرص ضئيلة لغيرها من الشركات سواء للمشاركة بصفة مباشرة أو كمقاول ثانٍ (عقود من الباطن) وذلك كمحاولة شكلية لإقناع المجتمع الدولي بعدم وجود أطماع لها في ثروات العراق.

أولويات وأهداف

أما د.عمر الحسن رئيس مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية فأكد على أهمية دور الجامعة العربية في مسألة اعادة الاعمار وتقرير مستقبل العراق الاقتصادي من خلال تأكيد سيطرة العراقيين على مواردهم وثرواتهم الاقتصادية وخاصة النفطية واستثمارها بما يخدم عمليات التنمية واعادة البناء والاعمار يلبي احتياجات العراقيين. وأشار د. الحسن إلى أن على الدول العربية تحديد الأولويات والأهداف المراد تحقيقها من عملية إعادة الإعمار في العراق، وكذلك تحديد الوسائل اللازمة لتحقيق هذه الأهداف، وأن يكون تحت مظلة جامعة الدول العربية، فهي القادرة على التنسيق بين المواقف العربية لبلورة موقف موحد إزاء ما يجري في العراق لضمان مصالحه ،ويمكن لمصر والسعودية والأردن والمغرب أن تقود الدور العربي في هذه المرحلة الحساسة بما تملكه من قدرات وإمكانيات تؤهلها لقيادة العمل العربي المشترك.

ولأن السياسة ليست بعيدة عن الاقتصاد بحال من الأحوال ومن هنا جاءت مشاركة د.جهاد عودة أستاذ العلوم السياسية بجامعة حلوان والذي أشار الى أنه لا يوجد تعارض بين جهود أعادة الإعمار للعراق والعمل مواجهة التدخلات الامريكية، مشددا الى ان اعادة الاعمار تصب في الاساس لصالح الشعب العراقي الذي يعاني أوضاعا معيشية متردية ويجب العمل على مساعدته لتجاوز مصاعبه.